مقدمة المحقّق

الحمد لله الذي خص من شاء من عباده بحفظ كتابه الكريم، ورفعهم بذلك لبلوغ درجة الاصطفاء المنوه بها في قوله تعالى: ﴿ **ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا**﴾ فضلاً منه ونعمة وهو الجواد الرحيم، والصلاة والسلام الأتَمان الأكملان على خير ولد آدم، محمد بن عبد الله، الذي شرفه الله على الأنبياء كافة، فجعله خاتم النبيين والمرسلين، وأنزل عليه خاتمة كتبه، القرآن الكريم، وأمره ببيانه للناس علماً وعملاً وتبليغاً، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

ما رنحت عذابات البان ريح صباً وأطرب العيس حادي العيس بالنغم

أما بعد: فإن العلوم تشرف بحسب متعلقها، وتنبل بالنظر إلى موضوعها، لذا كانت أشرف العلوم وأولاها بالتقديم علوم الكتاب العزيز، من تفسير وقراءات وتجويد وما يلتحق بها، فلا غرابة أن يوليها علماء السلف جل اهتمامهم، ويصرفوا فيها وفي تحصيلها أكبر جهودهم وأوقاتهم، ويخصوها بمؤلفات بديعة يسرت على من جاء بعدهم تحصيل تلك العلوم، من أقرب سبيل.

وإن من أجل علوم القرآن التي اعتنى بها العلماء المتقدمون العلوم المتعلقة بتحرير لفظ القراءة وتجويد التلاوة.

وممن اعتنى بالتأليف في مسائل من هذا الفن من متأخري علماء المغرب الأقصى الإمام المقرئ الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت **1082**هـ)، ومؤلفاته مشتهرة عند القراء والمجودين في الديار المغربية، وأغلبها ما زال مخطوطاً رهين رفوف المكتبات في الخزائن الخاصة والعامة، ومن أشهر رسائل

الشيخ أبي زيد القاضي (قرة العيْن في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين) وهي وإن كانت صغيرة الحجم – غزيرة الفائدة؛ لذا قمت بإخراجها دراسة وتحقيقاً.

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

خطة البحث

رأيت من المناسب تقسيم هذا البحث إلى مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة: وتحتوي على:

أ – تمهيد.

ب – سبب اختيار الموضوع.

الفصل الأول: وجعلته خاصاً بترجمة المؤلف.

ويحتوي على ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته وولادته وأسرته ونشأته.

المبحث الثاني: طلبه للعلم.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: مؤلفاته وآثاره.

المبحث الخامس: مكانته وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: وفاته.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب المحقق

وقسمته إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب، وتحقيق نسبته للمؤلف.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب.

المبحث الثالث: نشأة وتطور القول بتحويل الهمزة المسهلة هاء خالصة، والرد على أصحاب هذا القول.

المبحث الرابع: نسخ الكتاب.

المبحث الخامس: النسخة المعتمدة في تحقيق الكتاب ووصفها.

المبحث السادس: عملي في تحقيق الكتاب.

الفصل الثالث: نص الكتاب المحقق.

الخاتمة: وتشمل ما أسفر عنه البحث من نتائج.

الفهارس: وتشمل ما يلي:

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات.

الفصل الأول: ترجمة المؤلف – رحمه الله

وتحته ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته وولادته وأسرته ونشأته

هو عبد الرحمن بن أبي القاسم بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية، أبو زيد المكناسي الأصل الفاسي الدار يعرف بابن القاضي[1] كأبيه أبي القاسم، وطائفةٍ من أفراد هذه الأسرة، ويلتقي مع الشيخ أحمد بن القاضي المؤرخ المعروف صاحب جذوة الاقتباس، ودرة الحجال وغيرها في الجد الأعلى، ويرتفع نسبهم إلى أبي موسى ابن أبي العافية المكناسي.

وأصل أبيه من مكناس[2] ولكنه ولد ونشأ بفاس. ولد المترجم سنة 999هـ في أسرة علمية عريقة اشتهرت بإخراجها لأفذاذ الرجال في شتى الفنون.

قال القادري في التقاط الدرر: (وبنو القاضي بفاس معروفون، وسكنى صاحب الترجمة كان برحبة ابن رزوق من عدوة فاس بالأندلس، وبعض أولادهم

(1) انظر ترجمته في: الرحلة العياشية (316/1) والتقاط الدرر للقادري (188/2) ونشر المثاني للقادري (6/2) وسلوة الأنفاس (223/2) وصفوة من انتشر لليغراني (ص 168) واليواقيت الثمينة (193/1) وشجرة النور الزكية (ص312 ت1212) وإيضاح المكنون (65/1، 70) والأعلام للزركلي (323/3) ومعجم المؤلفين (165/5) وفهرس الفهارس (ص 287، 917، 1094) والموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية (87/2) ومعجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى (ص13) والحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية (ص84، 85) جامع القرويين (793/3).

(2) مدينة بالمغرب تبعد عن فاس بحوالي 100 كم.

باقون بداره، وكان لسلفهم علم بالقراءات والحساب والتاريخ وغير ذلك)[1].

وتربى صاحب الترجمة وترعرع في حجر الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي[2]، ونشأ في عفاف وصيانة، وأخذ عن علماء فاس، وحفظ القرآن وحبب إليه تلاوته وصَرَف العناية إليه وأحكمه وأتقن القراءة وطرقها ومذاهب القراء جميعاً فصار أستاذ المغرب كله يغشاه الخلق للأخذ عنه، ويأتي بابه من لا يحصون.

المبحث الثاني: طلبه للعلم

لا تعرف للشيخ أبي زيد رحلة خارج فاس في أيام الطلب، ولعل هذا راجع إلى أن مسقط رأسه (فاس) كان قبلة طلاب العلم ومحط رحالهم لوفرة علمائه في شتى الفنون فكانت الرحلة إليه، وهذا ما كفى المترجم مؤنة معاناة الرحلة فمدينته حافلة بالعلماء مما يغنيه عن مكابدة الرحلة إلى ما يجده في بلده وفي متناول يده.

وقد هيأت طبيعة نشأة الشيخ أبي زيد والكنف الذي تربى فيه فرصة مناسبة له للتزود من العلوم الشرعية منذ نعومة أظفاره، فقد أسلفنا أنه ينتمي إلى أسرة علمية عريقة عرفت بإخراجها لأعلام بارزين في علوم مختلفة، إضافة إلى أنه نشأ وترعرع في حجر الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي الذي اعتنى به وكان المدرسة الأولى له التي زودته بأول المعارف ووجهته إلى الاستزادة من العلوم المختلفة وخاصة منها علوم القراءات، وقد كان هذا البيت المبارك بيت

(1) نشر المثاني لمحمد بن الطيب القادري (ت1187) (195/2).

(2) ولد ونشأ بالقصر الكبير، ثم انتقل إلى فاس واستقر بها حتى مات سنة 1013هـ. ترجمته في التقاط الدرر (ص43 ترجمة رقم 54)، وتمام نسبه هو يوسف بن محمد بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمن الفاسي، جامع القرويين (515/2).

أبي المحاسن يوسف بن محمد الفاسي بيت علم وصلاح، فأخوه أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الفاسي كان علامة، وابناه أبو حامد محمد العربي صاحب مرآة المحاسن، والمحدث الشيخ أحمد بن يوسف الفاسي كانا من أعلام فاس في عصرهما. فلا عجب أن تنبغ شخصية أبي زيد وقد نشأت في هذا الوسط المملوء بالعلم والصلاح، بالإضافة إلى ما كانت تتسم به مدينة فاس من شعاع علمي في عصر المؤلف مما جعلها العاصمة العلمية للقطر المغربي في ذلك العصر.

فعصر المؤلف عصر السلطان الرشيد (ت 1082هـ): (وفي أيامه كثر العلم واعتز أهله، وكانت أيام سكون ودعة ورخاء عظيم)[1].

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه

أ – أشهر شيوخه:

1 – أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الفاسي، قال في نشر المثاني: (قرأ على العارف أبي زيد عبد الرحمن بن محمد الفاسي الحديث، وسمع منه وحضر مجالس متعددة عليه في غيره)[2].

وقد ترجم له ابن أخيه أبو حامد محمد العربي في مرآة المحاسن فذكر أنه كان إماماً عالماً نظاراً جامعاً لأدوات الاجتهاد مائلاً إليه محققاً في جميع العلوم، وذكر أنه ولد بالقصر الكبير سنة 972هـ وتوفي سنة 1036هـ[3].

وقد ذكر الحضيكي في مناقبه من شيوخ أبي زيد في القراءات:

---

(1) نزهة الحادي: 304.

(2) نشر المثاني للقادري (195/2).

(3) المصدر السابق (266/1 - 267).

2 – أبو عبد الله محمد بن يوسف التملي، وأجازه عن سيدي الحسن الدراوي عن المنجور على ابن غازي. وعلى هذا الشيخ معتمده، وله إجازه منه، توفي سنة 1058هـ.

3 – عبد الرحمن بن عبد الواحد السجلماسي عن شيخة المريي عن أبي القاسم بن إبراهيم عن ابن غازي، ويعرف هذا الشيخ بالفلالي، مات سنة 1029هـ.

4 – سيدي محمد الصغير المستغانمي عن ابن مجبر عن ابن غازي.

5 – الشريف سيدي عبد الهادي عن أبيه سيدي عبد الله بن طاهر عن سيدي الحسن الدراوي عن المنجور[1].

6 – أبو العباس أحمد بن علي بن شعيب الأندلسي صاحب (إتقان الصنعة في التجويد للسبعة)[2]، وقد ذكر ابن القاضي أنه روى القراءات السبع عنه عن الشيخ المسن البركة أبي العباس أحمد بن محمد القشتالي عن الإمام أبي القاسم بن إبراهيم عن ابن غازي[3].

7 – الشيخ أبو القاسم بن القاضي، وهو من أصحاب أبي العباس أحمد ابن علي القدومي وعنه أخذ النحو والقراءة. وذكره ابنه مترجمنا في فهرسته وذكر أنه كان له سارية بجامع القرويين يقرأ فيها (الرسالة) سنة 961هـ[4]. وقد روى عنه ابنه أبو زيد كثيراً من أخبار القراءة والقراء.

---

(1) مناقب الحضيكي (154/2 - 155).

(2) قام الباحث حسن صدقي بتحقيق هذا الكتاب في رسالة ماجستير حصل عليها سنة 1996م بدار الحديث الحسنية بالرباط.

(3) إجازة ابن القاضي لأبي عبد الله الرحماني.

(4) نشر المثاني (181/1).

8 – سيدي أحمد العرايشي المتوفى سنة 1030هـ[1] وهو يروي عن سيدي الحسن الدراوي عن المنجور[2].

ب – أشهر تلاميذه:

1– أبو عبد الله محمد بن عبدالله السرغيني الشهير بالهواري (ت1105هـ).

2– محمد بن مبارك السجلماسي إمام مسجد الشرفاء بفاس وصاحب القصيدة (الدالية) في الهمز (ت1092)[3].

3– أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي صاحب (الأقنوم في مبادئ العلوم) و(اللمعة في قراءة السبعة) و(التقييد لما شرد من نصوص الدرة والقصيد)[4].

4– أبو عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي (1042 – 1110هـ)[5].

5– أبو عبد الله محمد بن العربي بن أحمد الفشتالي (ت 1092هـ)[6].

6– أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي صاحب الرحلة المعروفة بـ(ماء الموائد) أو (الرحلة العياشية)[7].

7 – الطيب بن عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي ولدُ المترجم

---

(1) نشر المثاني (235/1).

(2) صفوة من انتشر لليغراني: 167 - 168.

(3) ترجمته في صفوة من انتشر لليغراني: 190، وسلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس لجعفر بن محمد الكتاني الفاسي (88/2).

(4) ترجمته في الصفوة (ص 201 - 202)، والسلوة (314/1- 315).

(5) ترجمته في السلوة (315/1).

(6) ترجمته في الصفوة (ص 190).

(7) ترجمته في الصفوة (ص 191).

(ت 1124هـ)[1].

8 – أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي المحاسن يوسف الفاسي (ت 1084هـ)[2].

9– أبو عبد الله محمد بن محمد الإفراني السوسي شيخ النوري الصفاقسي صاحب (غيث النفع) نقل عنه كثيراً فيه، (ت 1118هـ)[3].

10– أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الرحماني صاحب (تكميل المنافع في قراءة نافع) وغيره (ت بعد 1070هـ).

11– أحمد بن حمدان بن محمد بن علي بن سالم التلمساني الجرجاني (ت في عشر التسعين بعد الألف)[4].

12– أبو الفضل وأبو سرحان مسعود بن محمد جموع السلجماسي صاحب (الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع) و(كفاية التحصيل في شرح التفصيل) وغيرهما من المؤلفات، توفي بسلا (سنة 1119هـ)[5].

13– علي بن أبي القاسم بن القاضي أخو أبي زيد[6].

14– أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان البوزيدي صاحب (تيسير

---

(1) ترجمته في السلوة (263/3).

(2) ترجمته في الصفوة (ص 181 – 182)، والسلوة (321/2).

(3) اعتمد عليه النوري كثيراً في كتابه وذكر له أرجوزه في أحكام ﴿**آلان**﴾ في سورة يونس سماها (غاية البيان).

(4) ترجمته في مناقب الحضيكي (78/1 – 79).

(5) شجرة النور الزكية (ص 327).

(6) ذكره في نشر المثاني (276/1).

العسير في قراءة ابن كثير) فرغ منه (سنة 1084هـ)[1].

15- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الملك الغيلالي الأنصاري صاحب (سمط الجمان)[2].

(1) القراء والقراءات بالمغرب (ص 116).

(2) القراء والقراءات بالمغرب (ص 117).

المبحث الرابع: مؤلفاته

لقد خلف لنا الشيخ أبو زيد ثروة هائلة من المؤلفات النافعة خاصة في مجال القراءة وعلومها، تربو على الستين ما بين مؤلف مستقل أو شرح لنظم أو جواب عن سؤال. وسأذكر في هذا المبحث أشهر كتبه دون استقصاء لجميع ما ذكرته له المصادر من مؤلفات لما في ذلك من الطول المخرج عن المقصود، فمن أشهر مؤلفات الشيخ رحمه الله:

1- إزالة الشكل والالتباس العارضين لكثير من الناس في نقل ﴿ آلم. أحسب الناس ﴾[1].

2- أجوبة على أسئلة في مراتب المد[2].

3- الإيضاح لما ينبهم على الورى في قراءة عالم أم القرى[3].

4- أرجوزة في اختلاف نافع وابن كثير في الوقف[4].

---

(1) ذكره له في إيضاح المكنون (65/1)، ومنه نسخة بالمخزانة الملكية في مجموع تحت رقم 4481 ويقع في 11 صفحة، وله نسخة أخرى بخزانة أوقاف مدينة أسفي تقع في 4 ورقات، وذكره له أيضاً عبد العزيز بن عبد الله في الموسوعة المغربية (85/2 - 86) وبلوالي في مقدمة تحقيقه لكتاب إيضاح ما ينبهم على الورى في قراءة عالم أم القرى (ص 20).

(2) توجد منه نسخة بالخزانة العامة بتطوان في مجموع تحت رقم 881 من الصفحة 391 - 393.

(3) نسخه كثيرة في الأيدي والخزائن منها في الخزانة الحسنية بالرباط نسخ تحت الأرقام التالية: 915 - 6012 - 12626 - 4495 - 7540 - 2173 - 11917، وبالخزانة العامة بالرباط نسخة تحت رقم 1371، وقد قام بتحقيقه الأستاذ محمد بلوالي لنيل شهادة الماجستير بدار الحديث الحسنية.

(4) منها نسخة في خزانة أوقاف أسفي، وتقع الأرجوزة في 14 بيتاً أولها: =

5- بغية المراد في بيان مخرج الضاد من كلام الجهابذة النقاد[1].

6- مفردات القرآن[2].

7- مصدرة الطالبين[3].

8- المفردات المكية[4].

9- علم النصرة في تحقيق قراءة إمام البصرة[5].

10- الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع[6].

= وهاك ما خالف فيه ابن كثير في الوقف نافعاً على الأخذ الشهير

(1) ذكره الزركلي في الأعلام (165/5) ومنه نسخة بالخزانة الحسنية تحت رقم 3737 تقع في ثلاث ورقات. فهرس الخزانة الحسنية (45/6).

(2) يظهر أنه أفرد فيه القراءات السبع كل قراءة بتأليف، ولعل منه المفردات المكية التي ستأتي بعد، ذكره له الأستاذ العابد الفاسي. انظر: القرآن وعلومه في عهد الدولة العلوية، مقال منشور بمجلة دعوة الحق عدد 4 السنة 11 ذو القعدة 1387 - فبراير 1968م ص 41.

(3) وهي منظومة منها نسخة بالخزانة العامة بالرباط برقم 3167 د، في مجموع من ص 54 إلى 59.

(4) ذكرها له تلميذه أبو سالم العياشي في رحلته المسماة بـ(ماء الموائد) أو (الرحلة العياشية) (316/1).

(5) وهو تأليف كبير من تآليفه الأمهات في قراءة أبي عمرو، ونسخه كثيرة بالأيدي والخزائن الرسمية والخاصة، ومن نسخه نسخ محفوظة بالخزانة الملكية تحت الأرقام التالية 6296 - 1052 - 2173 - 6073 - 4149 - 887. والكتاب يقوم بتحقيقه السيد عبد العزيز كارتي بكلية الآداب بالرباط لنيل درجة الماجستير، وللكتاب نسخ مخطوطة أخرى.

(6) هو من آخر ما ألف الشيخ بالقياس إلى كتبه المشهورة كالإيضاح وعلم النصرة، وللكتاب نسخة كاملة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 989 ق، ونسخ بالخزانة الملكية تحت الأرقام 4481 - 3538 - 1798 - 2965. وقد قام الأستاذ أحمد البوشيخي بتحقيقه ونال به شهادة الماجستير بدار الحديث الحسنية بالرباط.

11 – القول الشهير في تحقيق الإدغام الكبير[1].

12 – القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل[2].

13– قطعة نظم فيها الحروف التي زاد بها القراء على الحروف الهجائية.

هذا ما أمكنني جمعه من تآليف ورسائل الشيخ أبي زيد ابن القاضي، بالإضافة إلى متفرقات أخرى على شكل أبيات يجمع فيها مسائل معينة من الفن، أو أسئلة منظومة كان يلقيها على طلبته يشحذ بها أذهانهم، أو يطرحها على المقرئين في عصره على وجه الإلغاز والإعجاز.

المبحث الخامس: مكانته وثناء العلماء عليه

كان أبو زيد ابن القاضي إمام عصره في القراءات و(العالم الكبير الحافظ الحجة) كما وصفه في السلوة[3]، وكان شيخ الجماعة في الإقراء، وإمام المحققين في المعرفة بالقراءات وتوجيهها، بلغ فيها مرتبة الإمامة وأهلية

(1) الكتاب في إدغام أبي عمرو، وللكتاب نسخة بخط المؤلف في مجموع الشيخ إبراهيم الهلالي بمكناس من ص 408 – 413، ونسخة أخرى بخزانة تطوان تحت رقم 881، تقع في 4 صفحات.

(2) للكتاب نسخة بخط المؤلف في خزانة الشيخ إبراهيم الهلالي بمكناس في مجموع من ص 414 – 505، وأخرى بالخزانة الملكية في مجموع برقم 1243، وأخرى بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 4/2771 د قسم الوثائق، كما أن للكتاب نسخة عتيقة ضمن مجموع بإخدى خزائن تالمست الخاصة وأخرى في ملك الشيخ أحمد عونيات، وقد قام عبد الرحيم بنولسي بتحقيق الكتاب لنيل درجة الماجستير بكلية الآداب بالرباط سنة 1990م عن أربع نسخ خطية.

(3) سلوة الأنفاس (223/2 – 224).

الاختيار والترجيح.

قال الحضيكي: (فصار أستاذ المغرب كله يغشاه الخلق للأخذ عنه، ويأتي بابه من لا يحصون، بل لا يرى بالغرب أستاذ ولا مقرئ إلا تلامذته وعليه عمدتهم)[1].

وقد عرف له معاصروه وكذا من جاء بعده هذه المكانة العلمية العالية فصدعت مؤلفاتهم بالثناء عليه والإشادة بعلمه واعتماد أقواله، وإليك طرفاً من ثناء العلماء عليه:

قال فيه الكناني في السلوة: (الشيخ الإمام الفقيه المحدث الهمام إمام القراء وشيخ المغرب الشهير، وأستاذ الأساتيذ، العالم الكبير الحافظ الحجة الحيسوبي) إلى أن يقول: (وكان شيخاً حافظاً، وحجة محققاً، مجوداً وإماماً... شيخ الجماعة في الإقراء في وقته، ومفرداً في تحقيق القراءات ووحيد نعته،... إلى ما كان عليه من الدين المتين، والورع المبين، وصدق اللهجة ولين الجانب للخاص والعام)[2].

وقال القادري في نشر المثاني: (الأستاذ المجود الكبير إمام القراء وشيخ المغرب الأقصى، الأستاذ الشهير الحافظ الحيسوبي... كان صاحب الترجمة أستاذاً إماماً مجوداً بركة هماماً، شيخ الجماعة في الإقراء بوقته، ومفرد في تحقيقه ونعته، مقرئاً حافظاً، وحجة محققاً)[3].

وقال فيه في التقاط الدرر: (إمام المقرئين أكثر أهل زمانه جمعاً للروايات

(1) مناقب الحضيكي (154/2).
(2) سلوة الأنفاس للكتاني (223/2).
(3) نشر المثاني (195/2).

الأستاذ الأعظم... شيخ الجماعة في الإقراء بوقته... وله صيت بنواحي سوس وغيره، له تآليف في فن القراءات)[1].

ووصفه ابن مخلوف في شجرة النور الزكية فقال: (شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ إمام القراء وأستاذ العلماء)[2].

وقد زاد أبو زيد على هذه الخطوة العلمية خطوة أخرى سياسية، فكان له مكان خاص عند الأمراء ابتداءً من قيام دولة الأشراف العلويين، إذ كان مكين القدر عند رجال الدولة حتى إنه كان من خواص السلطان المولى الرشيد[3]، كما كان أبوه من قبله وجيهاً عند السلطان المنصور[4].

وبلغ من حظوته لدى المولى الرشيد أنه كان يولي القضاة والنظار والمحتسبين بفاس أو يعزل من يعزل منهم بمشورته[5].

ذلك جانب من الثناء عليه عند طائفة من المترجمين له، وتلك مكانته عند أهل عصره وولاة الأمر في عهده، ومكانة بيته العتيد في زمنه وبعده. أوردت نقفاً منها تدل على قدر الرجل وما كان يتمتع به من ملكات فريدة[6].

---

(1) التقاط الدرر (ص 188).

(2) شجرة النور الزكية (ص 312)، ترجمة رقم 1212.

(3) إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لعبد الرحمن بن زيدان (39/4).

(4) نشر المثاني (81/1).

(5) يمكن الرجوع في ذلك إلى الإتحاف (38/3 – 40).

(6) من أراد الاستزادة فعليه بالرجوع إلى: صفوة من انتشر (ص 168 – 169)، والحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية (ص 84 – 85)، والأعلام للزركلي (97/4 – 98).

المبحث السادس: وفاته

أجمعت المصادر على أن وفاة الشيخ أبي زيد بن القاضي كانت صبيحة الأربعاء ثاني عشر رمضان سنة **1082**هـ ودفن بمقبرة سيدي علي الصنهاجي بفاس بعد أن صلي عليه هناك وكانت جنازته مشهودة.

قال القادري في التقاط الدرر في وفيات سنة **1082**: (وفي ثاني عشر رمضان من العام المذكور توفي إمام المقرئين... الأستاذ الأعظم أبو زيد عبد الرحمن ابن العلامة النحوي سيدي أبي القاسم بن القاضي المكناسي)[1].

وهكذا بعد عمر طويل حافل بالقراءة والإقراء والتأليف انتقل الشيخ أبو زيد ابن القاضي إلى رحمة الله تعالى، بعد أن خلف لنا تراثاً هائلاً من المؤلفات النافعة التي ما تزال ناطقة بفضله وصادعة بذكره.

❁ ❁ ❁

(1) التقاط الدرر للقادري (ص 188).

الفصل الثاني: القسم الدراسي

وقسمته إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب وتحقيق نسبته للمؤلف

الكتاب الذي بين أيدينا والذي أنا بصدد تحقيقه هو كتاب (قرة العين في معنى تسهيل الهمزة بين بين) هكذا وردت تسميته في مقدمة المؤلف حيث قال: (سميته بقرة العين في معنى قولهم: تسهيل الهمزة بين بين)[1]، وكذا سمته المصادر التي ذكرته للمؤلف[2].

والكتاب ثابت النسبة إلى مؤلفه أبي زيد ابن القاضي، فقد وردت نسبته إليه في صفحة العنوان من أصوله المخطوطة[3]، كما أن مخطوطة الكتاب تقع ضمن مجموع لا يحوي سوى مؤلفات الشيخ ابن القاضي مما يجعلنا نقطع بنسبة الكتاب إليه.

المبحث الثاني: موضوعه

موضوع الكتاب كما هو ظاهر من عنوانه يعالج قضية من القضايا الأصولية التي اشتد حولها الخلاف وهي صفة النطق بالهمزة المسهلة بين بين، وهل يجوز نطقها هاء خالصة؟ كما شاع عند المتأخرين والمؤلف ينتصر لهذا المذهب ويدعو إليه في هذه الرسالة، وهي في أصلها جواب عن سؤال يرد إلى الشيخ من بعض تلامذته يستفسره عن كيفية النطق بالهمزة من كلمة ﴿ رءا﴾

---

(1) اللوحة (1) من الأصل المخطوط.

(2) ومنها تقييد لأحد تلامذة المؤلف سجل فيه أكثر من (20) مؤلَّفاً لشيخه ابن القاضي.

(3) سيأتي ذكرها عند ذكر نسخ الكتاب المخطوطة.

عند الوقف عليها لحمزة، ويقع السؤال في (13) سطراً، فأجابه الشيخ بهذه الرسالة، وعنون لها بالعنوان المذكور كما هي عادة المتأخرين في رسائلهم لتجمع بين صفتي الجواب للسائل والتأليف المستقل.

وقد أطال الشيخ النفس في الجواب وساق الأدلة والنقول المعضدة لما ذهب إليه، وسنورد في مبحث تالٍ تلك الأدلة ونناقشها بحول الله تعالى.

وهذه المسألة مسألة تحويل الهمزة المسهلة إلى هاء خالصة تعرض لبحثها الشيخ أيضاً في الفجر الساطع عند قول ابن بري:

فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة فهي بذاك بين بين

وساق المذاهب في الهمزة المسهلة والنقول عن أئمة هذا الشأن، إلا أنه لم يرجح مذهباً منها، بخلاف فعله في قرة العين فإنه قد صرح فيه بترجيح تحويل الهمزة المسهلة هاء خالصة بل ودعا إلى هذا المذهب وأمرَّه تحت لواء (ما جرى به العمل).

المبحث الثالث:

نشأة وتطور القول بتحويل الهمزة المسهلة هاء خالصة، والرد على أصحاب هذا القول

اعلم أنه قد انتشر وذاع في مدارس الإقراء وعم به الأخذ النطق بالهمزة المسهلة هاء خالصة، وخاصة في بلاد المغرب، ونسب ذلك لأبي عمرو الداني وغيرهم من الأئمة.

وأقدم من وجدته نسب ذلك لأبي عمرو الداني أبو وكيل في (تحفة المنافع) وقد استمسك المتأخرون بما ذكره أبو وكيل من جواز النطق بالهمزة المسهلة هاء خالصة، مسنداً ذلك لأبي شامة، والداني وابن حدادة. قال في

التحفة:

واحذر صويت الهاء عند النطق وقيل لا أو عند فتح ما بقي
ثلاثة للشامي والداني وابن حدادة الرضا المرضيِّ

وأقدم من تعرض لذلك وأنكر في المسهل الهاء الإمام أبو عبد الله محمد ابن الحسن الفاسي (ت 656 هـ) في كتابه: (اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة) حيث قال: (وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء وليس بشيء)[1].

وقال أبو شامة المقدسي (ت 665هـ) في إبراز المعاني منكراً لذلك أيضاً: (وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء، وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك، وليس بشيء)[2].

وهذا الإمام الشاطبي لم يذكر في الحرز إلا بين بين. فقد قال في أول باب الهمزتين من كلمة:

وتسهيل أخرى همزتين سما وبذات الفتح خلف بكلمة لتجملا
وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت لورش وفي بغداد يروى مسهلا

وقال في باب الهمزتين من كلمتين:

والاخرى كمد عند ورش وقنبل وقد قيل محض المد عنها تبدلا

ثم قال في الفرق بين البدل والتسهيل:

والابدال محض والمسهل بين هو الهمز والحرف الذي منه

(1) اللآلئ الفريدة ونقله عنه ابن القاضي في الفجر الساطع لوحة: 102.
(2) إبراز المعاني لأبي شامة 386/1.

ما أشكلا

وسماه في باب وقف حمزة وهشام " بين بين " فقال:

وفي غير هذا بين بين ومثله يقول هشام ما تطرف مسهلا

وقد تتابع شراح الحرز على بيان معنى التسهيل وأنه عبارة عن بين بين بالمعنى الذي قدمنا في كلام أبي عمرو الداني، ولم يقل أحد منهم إن أبا عمرو قال بإبدال الهمزة المسهلة هاء، بل أنكره كثير منهم كأبي عبد الله الفاسي وأبي شامة المقدسي وأبي إسحاق الجعبري وسواهم.

وقال الجعبري في كنْز المعاني: (وينبغي للقارئ أن يفرق لفظه بين المسهل والمبدل ويحترز في التسهيل عن الهاء)[1].

فهؤلاء الثلاثة وهم رؤساء هذه الصناعة وشيوخ شراح الشاطبية أنكروا إبدال الهمزة المسهلة هاء وحذروا منه.

وإذا رجعنا إلى مشايخ القراءة والأداء بالمغرب نجد أنهم لم يذكروا إلا التسهيل بين بين ابتداء من شيوخ القيروان كأبي عبد الله بن سفيان صاحب الهادي وأبي العباس المهدوي صاحب الهداية والموضح في شرحها وأبي محمد مكي بن أبي طالب صاحب التبصرة، وانتهاء إلى أبي الحسن الحصري في رائيته في قراءة نافع، إلى من سواهم من شيوخ الأندلس كأبي القاسم بن عبد الوهاب في (المفتاح) وأبي عبد الله بن شريح في الكافي وأبي الحسن بن الطفيل العبدري في شرح الحصرية وأبي جعفر بن الباذش في (الإقناع).

ثم بعد هؤلاء هذا أبو الحسن بن بري صاحب (الدرر اللوامع) إنما يذكر في هذه الأرجوزة التسهيل بين بين. وعلى ذلك يمضي أول شراحه أبو عبد الله الخراز في القصد النافع في شرح الدرر اللوامع، وسلك شراح الدرر من بعده

(1) كنْز المعاني " مخطوط " عند شرحه آخر بيت من باب الهمزتين من كلمتين.

سبيله، كالحلفاوي وابن المجراد والوارتيني والمنتوري والثعالبي والشوشاوي وغيرهم، وقد قام علماء القراءة شرقاً وغرباً بإنكار إبدال الهمزة المسهلة هاءً وأطبقوا على التحذير من ذلك.

قال الشيخ أبو الحسن علي النوري الصفاقسي وهو أحد تلاميذ تلامذة الشيخ أبي زيد ابن القاضي، وصاحب (غيث النفع) المشهور، قال في كتابه (تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من خطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين)، بعد ذكر صفة التسهيل بين بين: (وبعض القاصرين يجعل التسهيل هاءً محضة وهو لحن لا تحل القراءة به، واستدل له بعض الآخذين به بأنه يجوز في كلام العرب إبدال الهمزة هاء، وهو باطل بديهي البطلان، إذ لا يلزم من جواز الشيء في العربية جواز القراءة به، وأيضاً فإن إبدال الهمزة هاءً مقصور في العربية على السماع من العرب، كقولهم: (هياك) في (إياك) ولا يجوز القياس عليه، وهو في الكتب المتداولة، (التوضيح)[1] وغيره، ومسألتنا لم يسمع فيها). ثم قال: (ولنا أدلة كثيرة في الرد على زاعم هذا بيناها في تأليف لنا مستقل في هذه المسألة بسبب سؤال ورد علينا فيها)[2].

وقال الشيخ المقرئ أبو العلاء إدريس بن عبد الله الودغيري البكراوي قاضي المولى سليمان العلوي والمتوفى بها سنة (**1257**هـ) في كتابه (التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن): (فيجب على القارئ أن يفرق في تلفظه بين البدل وبين التسهيل بين بين؛ لأن أجل الناس إذا تلفظ بالتسهيل بين بين جعله هاءً خالصة، وذلك عين البدل لا عين التسهيل بين بين، لأن حقيقة البينية هي أن يؤتى بالحرف بين مخرجين كما وصفتُ، فالهاء محضة لمخرج

(1) المراد به أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري.

(2) تنبيه الغافلين: 38.

واحد، فليست بين مخرجين. وأجاز بعضهم صوت الهاء في التسهيل بين بين، وبعضهم خصه بالمفتوحة منه فقط لشدة خفتها.

والمعتمد أنه لا يجوز فيه شيء من ذلك، إذ ربما يظهر من مذهب المجيز لذلك الترخيص العاجز عن التلفظ به على حقيقته، وإذا ما تأملت ألفاظ جميع الناس لا تجدهم يحسنون غير التلفظ بالتسهيل بين بين، فضلاً عن أن يعجزوا عنه).

إلى أن يقول: (ثم إنهم إذا أرادوا أن ينطقوا بين بين في اعتقادهم ارتكبوا البدل المحض، فيأتون بالهاء الخالصة. فالجواب عن ذلك: لا حول ولا قوة إلا بالله. قال: وقد جمعت هذه الأحكام التي ذكرت هاهنا في عشرة أبيات أحببت ذكرها هاهنا لأن ما ذكر كله كالشرح لها وهي:

والنطق بالتسهيل في الأداءِ ... في مذهب الحذاق دون هاءِ
ومن يقل بصوتها في الفتح ... رخص للعاجز لذ بالشرح
والغير لا يثبت في الرواية ... في مثل هذا عن ذوي الدراية
ومن يخلص هاءها في الكل ... يكن مخالفاً لما في النقل
إذ هي محضُ بدلٍ بالهاءِ ... وبين بين صحَّ في الأداءِ
يكون بين همزة والشكل ... لا أنه مُمَحَّض في القول
وصفة النطق بذا الطريق ... عدمُ الاعتناء بالتحقيق
يلزمُه التهوين والتقليلُ ... لصولة الهمزة لا التبديلُ
في الكسر والضم وفتح قد أُلف ... كاليا وكالواو يُرى وكالألف
وذاك عينُ بين بين في الأدا ... إذ محضُ حرفٍ في الجميع

(1) التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن: 139 - 140.

وبعد:

فهذا اتفاق من خيرة المشايخ على رفض هذا المذهب – إبدال الهمزة المسهلة هاءً – واعتباره لحناً جلياً، لا تحل القراءة به لا في الصلاة ولا في غيرها، وعليه فمن قرأ بالهاء الخالصة في الصلاة، فصلاته باطلة.

المبحث الرابع: نسخ الكتاب

يوجد لهذا الكتاب أربعة أصول خطية هي كالتالي:

أ – نسخة محفوظة بخزانة أوقاف آسفي تقع في 6 صفحات.

ب – نسخة بخزانة الشيخ إبراهيم الهلالي بمكناس في مجموع تشكل منه الصفحات من 50 إلى 55.

ج – نسخة في ملك الشيخ أحمد عوينات بالرباط، وهي بخط يده وانتهى من نسخها في 20 رجب 1392هـ.

د – نسخة ضمن مجموع في ملك السيد محمد بن بيه الدين الإمام بأحد مساجد مدينة الصويرة، وأصل النسخة من خزانة خاصة في منطقة تالمست بإقليم الصويرة.

وقد آثرت أن أعتمد هذه النسخة أصلاً وحيداً لتحقيق هذا الكتاب لجودتها وخلوها من الأخطاء والسقط، غير ملتفت إلى النسخ الأخرى، كي لا أثقل الحواشي بالفروق التي تضخم الحواشي، وقد لا يكون منها كبير فائدة.

وإليك وصف هذه النسخة المعتمدة:

لقد اعتمدت –كما ذكرت سابقاً– على نسخة السيد محمد بن بيه الدين، وجعلتها أصلاً لتحقيق الكتاب، وهذا وصف لتلك النسخة المعتمدة:

النسخة مكتوبة بخط مغربي واضح متوسط الجودة، ورؤوس المسائل وأسماء الأئمة المنقول عنهم مكتوبة بحروف بارزة كبيرة، ولا تحمل النسخة اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ويظهر من نوعية الخط أنها كتبت في القرن الهجري الماضي.

عدد أوراقها: أربع أوراق؛ أي ثماني صفحات، وهي سليمة تماماً من

النقص أو الخرم. مسطرتها بمعدل 23 سطراً في كل صفحة، ومعدل الكلمات عشر كلمات في السطر الواحد. وهي قليلة التصحيف والوهم.

المبحث الخامس: عملي في الكتاب

سلكت في تحقيق هذا الكتاب المنهج التالي:

1- انتسخت الكتاب من نسخته المعتمدة.

2- أسندت النقول الواردة في النص إلى كتب أصحابها إن كانت موجودة أو إلى من أوردها حسب الإمكان.

3- ترجمت للأعلام الواردة في النص المحقق بترجمة موجزة، وأترجم للعلم عند أول ورود له في النص.

4- عزوت الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب إلى كتب الحديث المعتبرة.

5- نسبت الأبيات الواردة في النص إلى أصحابها إذا أمكنني ذلك.

6- ناقشت أدلة المؤلف بتحفظ وأدب في الحاشية محيلاً على القسم الدراسي الذي أشبعت فيه هذه الأدلة مناقشة معضداً ذلك بنقول الأئمة وأقوالهم.

7- لم أجعل في الفهارس فهرساً للآيات لعدم وجود آيات في النص.

8- لم أذكر في فهرس الأعلام إلا الأعلام الذين ترجمت لهم بالحاشية.

وبعد: فبهذا ينتهي القسم الدراسي من الكتاب. ويليه قسم التحقيق، يسبقه نماذج من المخطوط المحقق:

الصفحة الأولى من المخطوطة

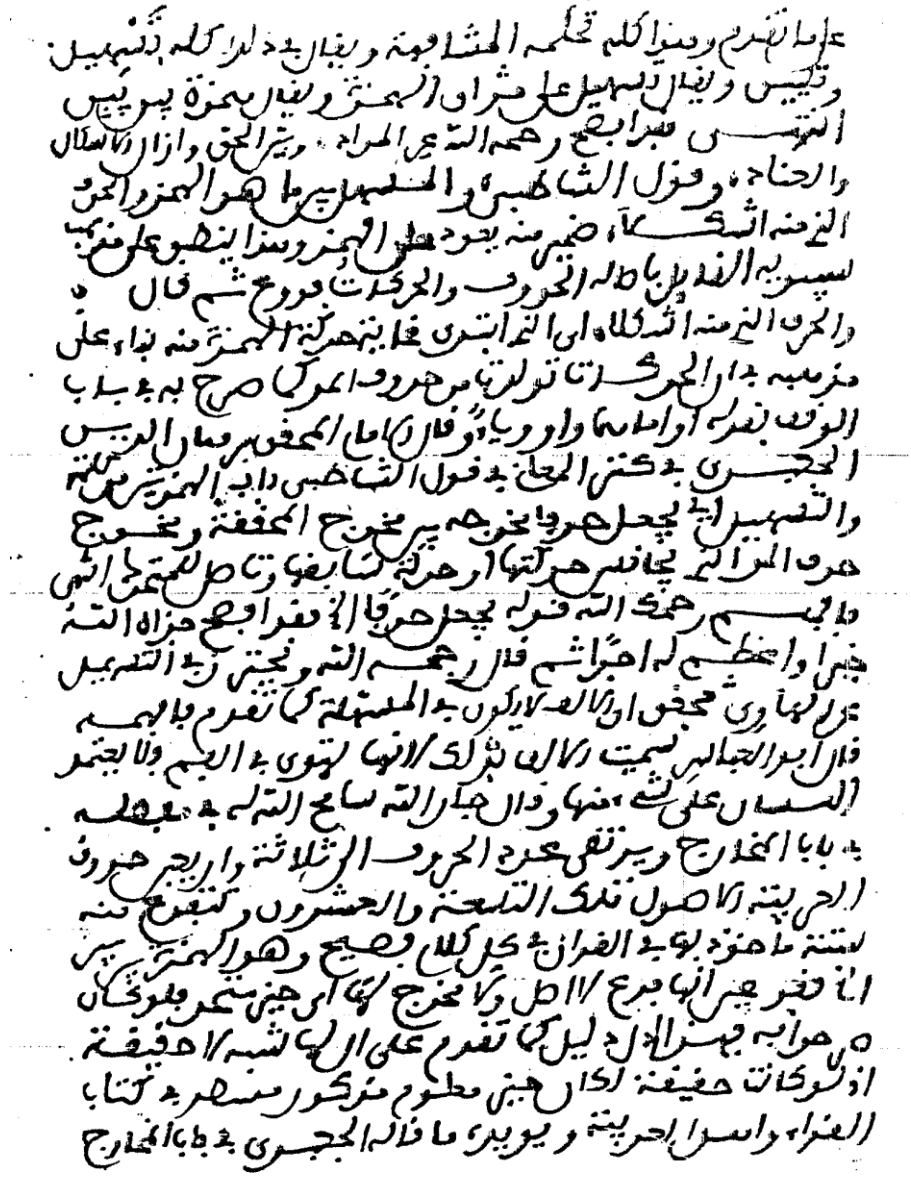

صفحة من منتصف المخطوطة

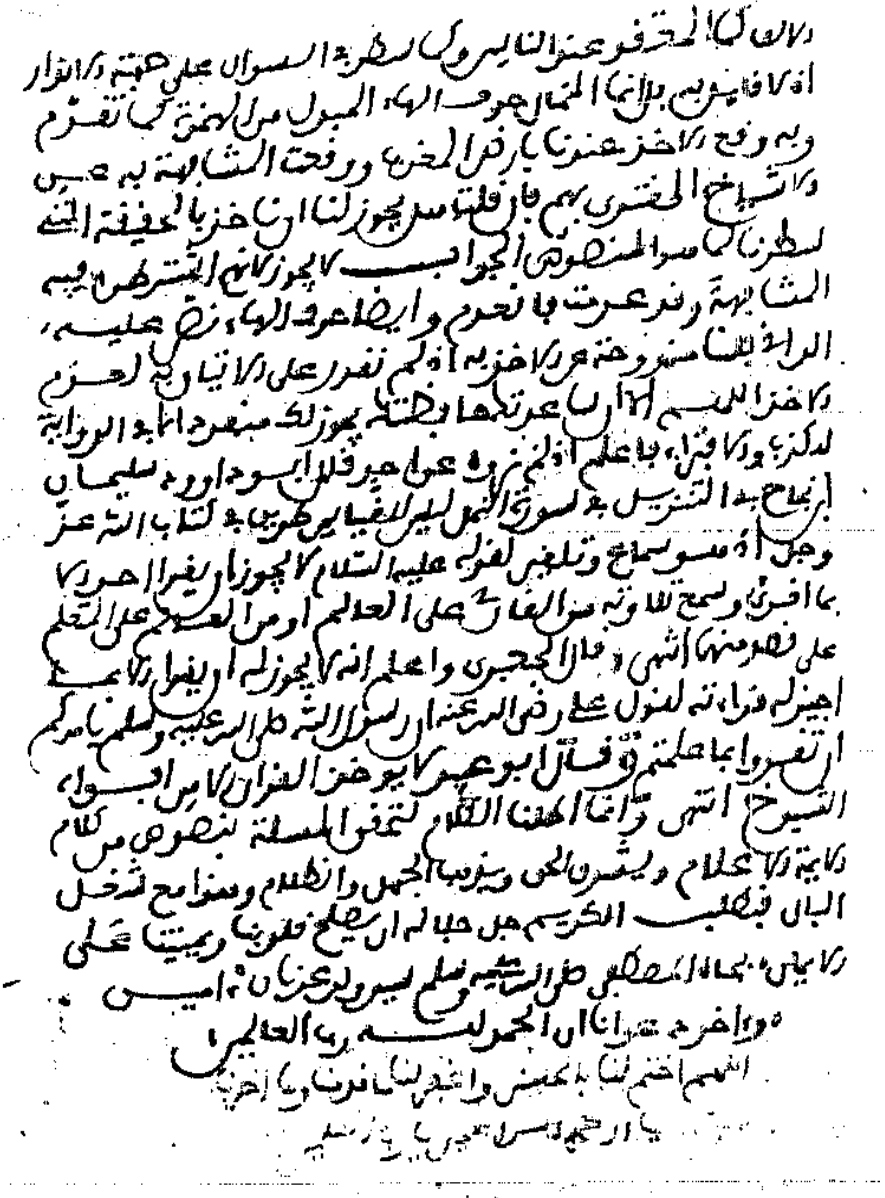

آخر صفحة من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

ومما كتب به بعض الإخوان لشيخنا ابن القاضي يسأله عن حقيقة تسهيل الهمزة بين بين[1].

نص السؤال: الحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، وآله وصحبه وسلم تسليماً.

الشيخ الإمام الأوحد الهمام، فريد عصره، ووحيد دهره، شيخنا سيدي عبد الرحمن بن الفقيه الإمام سيدي أبي القاسم بن القاضي[2]، قضى الله لنا ولكم بالخير.

جوابكم المحقق، ورأيكم الموفق في مسألة حمزة[3] إذا وقف على الهمزة في نحو ﴿ رءا ﴾ فإنه يقف بإمالة الألف والهمزة والراء مع تسهيل الهمزة بين بين، أي بين الهمزة وبين حرف مد ولين يجانس حركتها، وهو الألف في المثال[4]، فالهمزة مشتملة على طرف من الهمزة المحركة وطرف من الحرف الساكن، فكيف يتأتى مع هذه الحالة إمالتها؟ فإن قلتم: الممال هو

(1) لم أقف على شخصية الراوي الذي ذكر ما دار بين السائل والمجيب.

(2) والده هو أبو القاسم بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية المكناسي الأصل الفاسي الدار يعرف كابنه بابن القاضي، اشتهر بالبراعة في العربية والنحو، ولد سنة 960هـ وتوفي سنة 1022هـ، ترجمته في نشر المثاني للقادري (181/1) ودرة الحجال لابن القاضي (287/3).

(3) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات، أحد القراء السبعة ولد سنة 80هـ، توفي سنة 156هـ. ترجمته في معرفة القراء الكبار للذهبي (111/1) ترجمة 43. وغاية النهاية لابن الجزري (261/1) ترجمة 1190.

(4) أي في المثال الذي مثل به سابقاً وهو ﴿ رءا ﴾.

بعض الهمزة المحركة، وأما بعض حرف المد واللين فليس بممال، يلزم الترجيح من غير مرجح، هلا أميل بعض الحرف. وإن قلتم: إنهما ممالان معاً يلزم أن تجري الإمالة في حرف واحد، فبعضها يُنحى به نحو بعض الكسرة وبعض ينحى به نحو بعض الياء؛ لأن الهمزة مشتملة على بعض الفتحة والألف، وأما على من يُجَوِّزُ نطق الهاء فلا إشكال في إمالتها، جواباً شافياً.

فأجابه الشيخ – رضي الله عنه – وأبدى وأعاد، وبلغ المراد.

نص الجواب، والله سبحانه الموفق للصواب:

الحمد لله مسهل الأمور[1]، مبني الخفاء لمن شاء من عبادة بالتوفيق والنور، يخص من يشاء برحمته وهو الرحيم الغفور، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، ونشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله المبعوث بالهدى والفرقان، وتبيين الحق من الخذلان، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أهل العناية السابقة من الملك الديان، صلاة وسلاماً ننال ببركتها بحبوحة الجنان.

وبعد: الجواب سميته بـ(قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين) فنقول وبالله التوفيق: اعلم أن الجاري عندنا بأرض المغرب في تسهيل (بين بين) جعلها هاء خالصة، فمن قرأ بذلك فقد أبدل الهمزة هاء فلها مخرج معين، ومحيز محقق، فعلى هذا الوجه لا إشكال فيه، ولا يلتبس على الناظر في أول وهلة، وهذا القول هو أحد الأقوال الثلاثة، والثاني: لا يجوز صوت الهاء مطلقاً، والثالث: يجوز صوت الهاء في المفتوح لخفته وعدم التبعيض دون غيره كما في الروم والإشمام، وإليها أشرنا:

واختلفوا في النطق بالتسهيل فقيل: بالهاء بلا تفصيل

(1) في قوله هذا براعة استهلال، وهي البداء بما يشعر بموضوع التأليف.

وقيل: ممنوع على الإطلاق وقيل: في المفتوح قط باق[1]

وقد جمع الأقوال الثلاثة أبو وكيل ميمون[2] في بيت واحد فقال:

واحذر صويت الهاء عند النطق وقيل: لا، أو عند فتح فابقِ[3]

وأشار بعضهم إلى طريق المنع بقوله:

ومن يَمل بصوته للهاء فخارج عن سَنن القراء[4]

ويؤيده ما قال[5] في الكنْز: (ينبغي للقارئ أن يحترز في التسهيل عن الهاء)[6].

---

(1) البيتان لابن القاضي ذكرهما في الفجر الساطع على الدرر اللوامع بعد أن نقل توجيه يحيى ابن سعيد الكرامي السملالي في تحصيل المنافع لقول من ذهب إلى جواز إبدال الهمزة المسهلة هاء. ينظر: الفجر الساطع: لوحة 51 نسخة مصورة من الخزانة العامة بالرباط.

(2) هو ميمون بن مساعد أبو وكيل المصمودي مولى أبي عبد الله الفخار توفي بفاس سنة 816هـ أشهر قراء فاس في زمانه. ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (194/10) ودرة الحجال (15/3) ترجمة 904، وجذوة الاقتباس (348/1) ترجمة 371.

(3) البيت المذكور لأبي وكيل من تحفة المنافع في أصل مقرئ الإمام نافع ضمن أحد عشر بيتاً ذكر فيها المذاهب الثلاثة التي أشار إليها ابن القاضي، والأبيات عند أبي وكيل في أول باب التسهيل للهمز وأولها قوله:

فصل وقل حقيقة التسهيل أن تمزج همزة بحرف قد سكن... الخ

وقد تقدمت بتمامها في الدراسة.

(4) لم أتوصل إلى قائل هذا البيت، ولعله من الأبيات السائرة التي كانت تتداولها ألسنة طلبة القرآن مما يطلقون عليه في الأقطار المغربية اسم (الأنصاص القرآنية).

(5) القائل هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل أبو محمد الربعي الجعبري، له كنْز المعاني في شرح حرز الأماني، توفي بالخليل سنة 732هـ. ترجمته في الغاية (21/1) برقم 84.

(6) لفظ الجعبري في كنْز المعاني بتمامه: (وينبغي للقارئ أن يفرق في لفظه بين المسهل والمبدل، ويحترز في التسهيل عن الهاء والهاوي، وفيه لين لقسط المد، وهذا معنى قول مكي في همزة بين بين مد يسير لما منها من الألف) الكنْز ورقة 76 مخطوطة، عند قول الشاطبي: =

وقال[1] في اللآلئ الفريدة: (وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء وليس بشيء)[2].

فمذهب أهل الأداء المعمول عندهم أنها تسهيل بين بين، كما هو مصرح به في كتبهم كالتيسير[3] والشاطبية[4] والدرر[1]، وهم القدوة دون

= وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت لورش.....

وما ذكره الجعبري هنا في الكنْز هو عين ما نظمه أيضاً في أرجوزته عقود الجمان في تجويد القرآن حيث يقول في باب تسهيل الهمز (لوحة 15):

واحذر من الها فيه أو محضٍ وقد قال ابن شيطا: لم تُصْخ أُذُنَانِ

مِمن قرأ عليه إلا هاوياً وقد قرأت الفتح كل أوانِ

(1) القائل هو أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي نزيل حلب، المتوفى بها سنة 656هـ، ترجمته في غاية النهاية (2/122 - 123) برقم 2942.

(2) كلامه المذكور هو من كتابه اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة في باب الهمزتين من كلمة عند قول الشاطبي:

وتسهيل أخرى الهمزتين بكلمة سما.....

ونص كلامه: (وكيفية التسهيل في الهمزة المفتوحة أن تزال نبراتها وتقرب من الألف، وزاد بعضهم: فتصير كالمدة في اللفظ، وعبر بعضهم عنها بالمدة لصيرورتها كالمدة، فحمل ذلك بعض الناس على قراءتها بألف خالصة، ولم يعن أحد بذلك البدل، وإنما عُبر بذلك حيث أضعف الصوت بها فصارت كالمدة وربما قرب بعضهم ألفها من لفظ الهاء وليس بشيء) أ.هـ الورقة 39.

(3) يشير إلى قول أبي عمرو الداني في التيسير (ص 32): (فإن الحرميين وأبا عمرو وهشاماً يسهلون الثانية منهما، وورش يبدلها ألفاً، والقياس أن تكون بين بين) وكذلك قال في (ص34): (وحكم تسهيل الهمزة في البابين أن تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها).

(4) يشير إلى قول الشاطبي في باب الهمزتين من كلمتين (ص 18):

والإبدال محض والمسهل بين ما هو الهمز والحرف الذي منه أشكلا

غيرهم؛ لأن الرواية من طريقهم، ولا يجوز لأحد أن يقرأ بغير طريقهم[2]، فمعنى بين بين من جهة التركيب العربي في اللفظ أي: بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركتها فحذف ما بين الظرفين والعاطف ورَكَّب الظرفين فجعلها اسماً واحداً مبنياً لتضمنه[3] معنى حرف العطف على حد خمسة عشر ونحوه وقال الشاعر[4]: وبعض القوم يسقط بينَ بينَ[5].

أصله: بين هذا وبين هذا، ففعل به ما ذكرنا، ثم اعلم أن القراء والنحويين ذكروا للحروف مخارج وعينوها وحققوها، ولم يذكر أحد منهم للمسهلة مخرجاً

---

(1) يشير إلى قول ابن بري في الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع:

فنافع سهل أخرى الهمزتين من كلمة فهي بذاك بين بين

انظر القصد النافع شرح الدرر اللوامع للخراز (ص 156).

(2) يعني في الأقطار المغربية حيث انحصرت الطرق المعروفة المعتبرة عندهم فيما نقله أصحاب هذه الطرق.

(3) في الأصل (لتحصنه) وهو تصحيف ظاهر.

(4) القائل هو عبيد بن الأبرص (ديوانه ص 141) ولسان العرب لابن منظور: مادة (بين) مجلد 13 ص 66 عمود 2، قال ابن منظور: (والهمزة المخففة تسمى همزة بين بين، وقالوا: بين بين يريدون التوسط).

(5) تمام البيت:

..... نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا

انظر: ديوان عبيد بن الأبرص (ص 141).

قال ابن منظور (67/13): قال الجوهري: وسميت بين بين لضعفها، وأنشد بيت عبيد بن الأبرص: وبعض القوم يسقط بين بينا

أي تساقط ضعيفاً غير معتد به... الخ.

معيناً وحيزاً محققاً لكونها من الفروع لا من الأصول[1]، فهذا أدل دليل على أنها لا مخرج لها معين، وحيز محقق، كما سنذكر من كلام الأئمة الأعلام، وهو الحق المؤيد بنور من الملك العلاّم، فقولهم: تسهيل (بين بين) أي: يأتي القارئ بحرف مخرجه بين الهمزة المحققة وبين حرف المد واللين، وليس كما يعتقده الناس أن فيها طرفاً من الهمز وطرفاً من الألف حقيقة، فهذا باطل لا أصل له، فإن قلت: إنهم صرحوا بالمزج كما قال أبو وكيل وغيره في قوله:

فصل وقل: حقيقة التسهيل أنّ تمزج همزة بحرف قد سكنْ
من جنس شكل الهمز لذ بالشرحِ من ضم أو من كسر أو من فتحِ[2]

فالجواب: نقول به، ولكن شيوعاً لا إفرازاً كما تقدم.

---

(1) قسم القراء والمجودون والنحاة الحروف إلى قسمين: أ – حروف أصلية وهي الحروف الهجائية التسعة والعشرين. ب – وحروف فرعية: ومن هذه الحروف الهمزة المسهلة (بين بين) والنون المخفاة والألف الممالة والصاد المشمة زاياً وغيرها. انظر الكتاب لسيبويه (432/4) والرعاية لمكي (ص 107).

(2) هذان البيتان من منظومة أبي وكيل (تحفة المنافع في أصل مقرئ الإمام نافع) وهي ضمن أحد عشر بيتاً ذكر فيها المذاهب الثلاثة في التسهيل (بين بين). انظر قراءة نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حميتو حفظه الله وهي رسالة دكتوراه في 6 مجلدات، والأبيات توجد في المجلد 6/ص 1966.

وقول أبي وكيل (لذ بالشرح) يقصد به شرح أبي شامة (إبراز المعاني من حرز الأماني) وهو كثير الاعتماد عليه، وهو يشير هنا إلى قول أبي شامة في إبراز المعاني (347/1): (وتردده في كلامهم كالمختص بين بين، أي: تكون الهمزة المسهلة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها) وقال عند قول الشاطبي:

والابدال محض والمسهل بين ما هو الهمز والحرف الذي منه أشكلا

قال: (بخلاف التسهيل فإنه عبارة عن جعل الهمز بينه وبين الحرف المجانس لحركة الهمزة) (الإبراز 385/1).

قال الإمام المحقق ابن أبي السداد عبد الواحد المالقي[1] في الدر النثير في شرح التيسير[2]: اعلم أن التسهيل يستعمل مطلقاً ومقيداً، فإذا أطلق فالمراد به جعل الهمزة بين بين أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها فإن كانت متحركة بالفتح جعلت بين الهمزة والألف، معناه أن يلفظ به نوعاً من اللفظ يكون فيها شبه من لفظ الهمزة، ولا تكون همزة خالصة، وشبه من لفظ الألف ولا تكون ألفاً خالصة، وكذلك إن كانت متحركة بالكسر جعلت بين الهمزة والياء على التفسير المتقدم، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو على ما تقدم، وهذا كله تحكمه المشافهة، ويقال في ذلك كله: تسهيل وتليين، ويقال: تسهيل على مذاق الهمزة، ويقال: همزة بين بين. انتهى[3].

فقد أفصح – رحمه الله – عن المراد، وبين الحق وأزال الإشكال والعناد.

وقول الشاطبي[4]:

..... والمسهل بين هو الهمز والحرف الذي منه أشكلا[1]

(1) هو الإمام المقرئ المحقق أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد المالقي الباهلي الأموي، توفي بمالقة سنة 705هـ. ترجمته في الإحاطة في أخبار غرناطة للخطيب (454/3) وغاية النهاية (477/1) وبغية الوعاة للسيوطي (121/2).

(2) هو كتاب الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، والكتاب مطبوع في 4 مجلدات بتحقيقنا.

(3) ينظر الدر النثير (243/2).

(4) هو علم الأعلام، وأحد أقطاب هذا الشأن، الإمام القاسم بن فيرُّة بن خلف بن أحمد أبو محمد وأبو القاسم الرعيني الشاطبي المقرئ الضرير، الذي سارت بقصيدته (حرز الأماني) الركبان وصارت العمدة في هذا الفن، استوطن مصر وتوفي بها سنة 590 هـ. ترجمته في معرفة القراء الكبار (573/2) وغاية النهاية (20/2) ترجمة رقم 2600.

ما

ضمير (منه) يعود على الهمز، وهذا ينطبق على مذهب سيبويه[2] القائل بأصالة الحروف والحركات فروع[3]. ثم قال: والحرف الذي منه أشكلا، أي الذي ابتدأ غاية حركة الهمزة منه، بناءً على مذهبه في أن الحركات تولدت من حروف المد كما صرح به في باب الوقف بقوله: أو اما هما واو وياء[4]. وقال الإمام المحقق برهان الدين الجعبري[5] في كنْز المعاني[6] في قول الشاطبي: (باب

---

(1) حرز الأماني، باب الهمزتين من كلمتين (ص 18). وهو آخر بيت في هذا الباب.

(2) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو مبشر ويقال: أبو الحسن. يعرف بسيبويه، أحد أعلام نحاة البصرة، وأصله من فارس، أخذ النحو عن الخليل، وصنف كتابه (الكتاب) الذي هو عمدة النحو البصري لم يسبق إلى مثله، توفي سنة 180هـ وقيل 177هـ وقيل 194هـ والأول أرجح. ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (ص 54) وغاية النهاية (602/1) ترجمة رقم 2459.

(3) انظر مذهب سيبويه في الكتاب (241/4 - 242)، وانظر مناقشة كون الحركات هي الأصل أم حروف المد في الخصائص لابن جني (321/2) والرعاية لمكي (ص 98) وما بعدها.

(4) تمام البيت:

أو اما هما واو وياء وبعضهم يرى لهما في كل حال محللا

وهو آخر بيت في باب الوقف على أواخر الكلم (ص 30)، قال أبو شامة في إبراز المعاني (204/2) عند شرحه لهذا البيت: (... وجعل الواو أما للضم والياء أما للكسر... وهذه مسألة قد اختلف الناس فيها، وهي: أن الحركات الثلاثة أصول حروف العلة أو حروف العلة أصول الحركات).

(5) تقدمت ترجمته ص34.

(6) هو كتاب (كنْز المعاني شرح حرز الأماني) وهو من أحسن شروح الشاطبية إن لم يكن أحسنها، وما يزال مخطوطاً لم يطبع، وقد سجله الشيخ يوسف شفيع في رسالته للدكتوراه وما =

الهمزتين من كلمة)[1]: (والتسهيل أي تجعل حرفاً مخرجه بين مخرج المحققة، ومخرج حرف المد الذي يجانس حركتها أو حركة سابقها وتأصل المتحرك). انتهى[2].

فافهم – رحمك الله– قوله: يجعل حرفاً...الخ، فقد أفصح– جزاه الله خيراً وأعظم له أجراً –ثم قال– رحمه الله –: (ويحترز في التسهيل عن الهاوي[3]) فحقَّق أن الألف لا يكون في المسهلة كما تقدم فافهمه.

قال أبو العباس[4]: (سميت الألف بذلك؛ لأنها تهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها)[5].

وقال جار الله[6] – سامح الله له[7] – في مفصله[1] في باب المخارج:

= زال لم ينته منه بعد، كما أن الباحث الشيخ محمد اليزيدي كتب دراسة عن الكتاب ومؤلفه وحاز بها درجة الدكتواره من دار الحديث الحسنية بالرباط.

(1) حرز الأماني (ص 15).

(2) كنْز المعاني للجعبري (ورقة 76) في أول باب الهمزتين من كلمة.

(3) نص كلام الجعبري: (وينبغي للقارئ أن يفرق لفظه بين المسهل والمبدل، ويحترز في التسهيل عن الهاء والهاوي...) الكنْز (لوحة 76) فانظر كيف حذف المؤلف من عبارة الجعبر كلمة (الهاء) لأن ذكرها يخل بما يرمي إليه من تصحيح مذهبه في التسهيل.

(4) المراد بأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي صاحب الهداية وشرحها، توفي سنة (440هـ). المعرفة (399/1) والغاية (92/1) ترجمة رقم 417.

(5) هذا النص هو من كتابه شرح الهداية (79/1) وتمامه: (وأما الهاوي فهو الألف اللينة، سميت بذلك لأنها تهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها).

(6) يعني به أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري صاحب الكشاف، ولد سنة 467هـ وتوفي سنة 538هـ. ترجمته في نزهة الألباء (ص 290).

(7) يشير إلى ما كان عليه الزمخشري من مذهب الاعتزال. وفي العبارة ركاكة لأن الفعل (سامح) =

(ويرتقي عدد الحروف إلى ثلاثة وأربعين، فحروف[2] العربية الأصول تلك التسعة والعشرون وتتفرع منها ستة مأخوذ بها في القرآن وفي كل كلام فصيح، وهو الهمزة بين بين... الخ)[3].

فقد عين أنها فرع لا أصل ولا مخرج لها أي حيز متحد، فلو كان صرحوا به، فهذا أدل دليل كما تقدم – على أن لها شبهاً لا حقيقة، إذ لو كانت حقيقة لكان حيزاً معلوماً مذكوراً مسطراً في كتب[4] القراء وأهل العربية، ويؤيده ما قاله الجعبري في باب المخارج ونصه: (والفرعية حروف تنكبت عن مخارجها فتولد منها حرف مخرجه ما بين المخرجين وهو عدم لكن المسموع منها فصيح، في القرآن همزة بين بين والألف الممالة والصاد كالزاي، وقال مكي[5]: الألف كالواو، وهي مفرطة التفخيم، وبه قرأ ورش[6] في ﴿الصلوة﴾[1]، والنون

= يتعدى بنفسه لا بحرف الجر.

(1) المفصل في النحو وهو أشهر كتب الزمخشري في النحو، وقد طبع عدة طبعات، وله عدة شروح.

(2) في الأصل (حروف) والتصويب من المفصل.

(3) المفصل في علم العربية للزمخشري ص 394.

(4) في الأصل (كتاب) والسياق يأباه.

(5) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن المختار، الإمام أبو محمد العتيبي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي صاحب المؤلفات المشهورة في القراءات والتجويد والتفسير كالرعاية والكشف والتبصرة ومشكل إعراب القرآن وغيرها، ولد سنة 355 هـ بالقيروان وتوفي بقرطبة سنة 437 هـ ترجمته في معرفة القراء (394/1) ترجمة 333.

(6) هو عثمان بن سعيد أبو سعيد المصري المقرئ، الملقب بورش لبياضه، أحد الرواة عن نافع ابن عبد الرحمن المدني، وبروايته يقرأ أهل المغرب إلى اليوم، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر في زمانه، توفي سنة 197 هـ. ترجمته في معرفة القراء (152/1) ترجمة رقم (63) وغاية النهاية =

المخفاة) انتهى[2].

وقوله في ﴿الصلوة﴾، أي بتفخيم اللام وإمالته نحو الواو، لفرط التفخيم إذ الترقيق أصل فيها، والتفخيم فرع كما هو معلوم. وإلى هذا أشار في التحفة[3] **حين عيَّن حقيقة التفخيم:**

وقيل: قربُ فتحة من ضمةٍ وألفٍ من واو تلك الشَّكلةِ[4]

وقال الإمام القيسي[5] **– رحمه الله – في (الأجوبة المحققة عن مسائل متفرقة)**[6]**:**

حقيقة ذا التفخيم تنحو بفتحةٍ لضم وللداني جرى ليس يشكل[7]

= (502/1) ترجمة رقم 2090.

(1) ينظر قول مكي في الرعاية ص 109.

(2) كنْز المعاني ورقة 472 في باب مخارج الحروف عند شرح قول الشاطبي:

وهاك موازين الحروف وما حكى جهابذة النقاد فيهن مجملا

(3) هي تحفة المنافع في أصل مقرئ الإمام نافع لأبي وكيل ميمون مولى الفخار.

(4) تحفة المنافع، باب التفخيم والترقيق.

(5) هو شيخ الجماعة بفاس في زمنه، محمد بن سليمان بن موسى القيسي الفاسي، أبو عبد الله الضرير، توفي سنة 810 هـ. ترجمته في ثبت البلوى ص 306 ولقط الفرائد ص 235، وقراءة نافع عند المغاربة (1548/5).

(6) ما نسبه للقيسي هو من قصيدة لامية تقع ضمن مجموعة كبيرة في أصول الأداء والخلافيات، سماها جميعاً باسم (الأجوبة المحققة عن مسائل متفرقة) ويسميها الشيخ مسعود جموع في كتابه (الروض الجامع) باسم (نظم الخلاف) وابن القاضي ينقل عن هذه الكتاب في كتبه كالفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع، ولا أعلم لهذا الكتاب وجوداً.

(7) هذا البيت ذكره ابن القاضي أيضاً في الفجر الساطع في باب تفخيم اللامات ضمن أبيات من قصيدة القيسي (الأجوبة المحققة) وأولها: =

قال الإمام القيجاطي[1] – نقله عنه المِنْتَوْري[2] في (شرحه للدرر اللوامع): (عدد الحروف التي قرأ بها أئمة القراء المشهورون ثمانية وثلاثون حرفاً، التسعة والعشرون التي هي الأصول، وتسعة من الحروف الفروع المستحسنة وهي: النون المخفاة، وهمزة بين بين، وهي ثلاثة، والألف بين اللفظين، والصاد كالزاي، والراء المرققة، واللام المفخمة). انتهى[3].

فإن قلت: الهمزة المسهلة: هل هي ساكنة أو متحركة ؟

الجواب: مذهب سيبويه والبصريين أنها في زنة المتحركة[4]، ومذهب الكوفيين أنها ساكنة، وإليها أشرنا:

وهمز بين بين للبصريّ محرك، والعكس للكوفيّ

= حقيقة ذا التفخيم تنحو بفتحة لضم وللداني جرى ليس يشكل
ومن فخم المضموم لم يجر قوله وإن سكنت تلك الحقيقة أبطل

وكلمة (ذا) من قوله (ذا التفخيم) ساقطة من الأصل، والتصحيح من الفجر الساطع.

(1) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عمر القيجاطي أبو عبد الله الكناني الأندلسي أستاذ مقرئ انتهت إليه مشيخة الإقراء بالأندلس في زمنه، توفي سنة 811 هـ، ترجمته في برنامج المجاري ص 92 – 104، والغاية (243/2).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الملك القيسي الغرناطي الشهير بالمِنْتَوْري، المتوفى سنة 834هـ، إمام جليل من آخر من أنجبتهم الأندلس من أعلام هذا الشأن، ترجمته في نيل الابتهاج ص 291، وفهرس الفهارس (14/2) ترجمة رقم 322.

(3) ذكره المنتوري في آخر شرحه على الدرر اللوامع عند ذكر صفات الحروف (ص215) ولفظه: (قال شيخنا – رحمه الله –: اعلم وفقني الله وإياك أن حروف العربية التي يتصرف عليها كلام العرب الفصحاء وقرأ بها أئمة القراء تنقسم قسمين: أصول وفروع، فالأصول معروفة وهي تسعة وعشرون حرفاً).

(4) ينظر مذهب سيبويه في الكتاب (549/3)، وقد ذكر هذين المذهبين الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي في المحاذي لوحة 182 مخطوط تطوان.

فإن قلت: هل يجوز الابتداء بالهمزة المسهلة أو لا يجوز الابتداء بها أصلاً؟

الجواب: أما على مذهب الكوفي فلا يجوز؛ لأنها عندهم ساكنة، والعرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك، فوجهه ظاهر.

فإن قلت: وهل يجوز على مذهب البصريين؛ لأنها عندهم متحركة ؟

الجواب: لا يجوز؛ للإجماع أن الابتداء بالساكن لا يجوز، وكذا ما قرب منه لا يبتدأ به فافهم، ومعنى قربها من الساكن أن حركتها مبعضة لا تامة، فهي مختلسة ومخفاة كالروم والإشمام. قال الداني[1] في (المنبهة)[2]:

والاختلاس حكمه الإسراعُ بالحركات كل ذا إجماعُ[3]

فلما كان النطق فيه ببعض الحركة أي غير مشبعة قيل فيه: ساكن، كما قيل في قراءة قالون[4] ﴿ نِعِمَّا﴾[5] وأخواته[1]، قرأه بإسكان العين، والمراد

---

(1) هو الإمام العلم عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني الأموي مولاهم القرطبي المعروف في زمانه بابن الصيرفي، ولد سنة 371 هـ، ومناقبه كثيرة شهيرة. توفي بدانية سنة 444 هـ ترجمته في الغاية (503/1) ترجمة رقم 503.

(2) هي أرجوزة للحافظ أبي عمرو الداني نظمها في الأصلين: أصول الدين وأصول القراءة.

(3) ينظر باب القول في الاختلاس من الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو الداني (ص211) حيث قال:

والاختلاس حكمه الإسراعُ بالحركات كل ذا إجماعُ
والروم من ذاك قريب حكمهُ وعن كثير قد يغيب علمهُ
وحقه التضعيف والتوهينُ بِحركات الحرف لا التمكينُ

(4) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي المري مولى بني زهرة أبو موسى الملقب بقالون قارئ المدنية ونحويها، أخذ القراءة عن نافع وكان ربيباً له واختص به كثيراً، ولد سنة 120 هـ وتوفي سنة 220 هـ على الصحيح، ترجمته في معرفة القراء (155/1) ترجمة رقم 64 وغاية النهاية (615/1) ترجمته رقم 2509.

(5) في قوله تعالى ﴿**فنعما هي**﴾ البقرة الآية 271، وقوله تعالى: ﴿**إن الله نعما يعظكم به**﴾ =

الاختلاس والإخفاء.

ثم اعلم أن الإخفاء والاختلاس والروم تارة يكون في الحركة دون الحرف كما في ﴿نِعِمَّا﴾ مثلا وأخواته، فمن أخذ فيه بالإخفاء أي بإخفاء الحركة لا الحرف، فالحرف يبقى في حيزه ومخرجه، وإنما حصل الروم في الحركة فقط دون الحرف، فافهم.

= النساء الآية 58، قال الشاطبي (الشاطبية ص 43):

نعما معاً في النون فتح كما شفا وإخفاء كسر العين صيغ به حُلا

(1) أخوات نعما التي يقرأها قالون بالاختلاس هي: ﴿**تعدُّوا**﴾ و﴿**يهدِّي**﴾ و﴿**يخصِّمون**﴾.

وتارة يكون في الحرف نفسه، فالحركة تابعة له من باب أحرى؛ لأن الحرف المختلس خرج عن حقيقته المعلومة إلى حقيقة أخرى كمسألتنا، وكقراءة حمزة[1] ﴿صراط﴾ أينما وقع[2]، وكذا نحو ﴿أصْدَق﴾ و﴿يصْدِفون﴾[3].

قال الإمام المحقق برهان الدين الجعبري في كنْز المعاني: (معنى الإشمام في ﴿الصراط﴾ هو خلط لفظ الصاد بالزاي وتعريفه: مزج الحرف بآخر شيوعاً، ويعبر عنه بصاد بين بين، وصاد كزاي، وعصر الصاد أي ضغطها عن مخرجها). انتهى[4].

وقال في أول كتابه: والاختلاس والروم، ويشتركان في التبعيض، ويفترقان في أن الاختلاس مختص بالوصل، والثابت من الحركة أكثر من المحذوف.

---

(1) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم الزيات، الإمام الحبر أحد القراء السبعة ولد سنة 80 هـ، وتوفي بحلوان سنة 156 هـ ومناقبه شهيرة ذكر طرفاً منها الحافظ ابن الجزري. ترجمته في معرفة القراء (111/1) والغاية (261/1) ترجمة رقم 1190.

(2) يقرأ خلف في روايته عن حمزة ﴿صراط﴾ كيفما وقع وأينما وقع بإشمام الصاد زاياً، ويوافق خلاد خلفاً في ﴿الصراط﴾ الأولى من سورة الفاتحة فقط، ويقرأ باقي هذا اللفظ بالصاد حيث وقع، قال الشاطبي:

..... والصاد زاياً أشمها لدى خلف واشمم لخلاد الأولا

(3) يقرأ الأخوان بالإشمام كلَّ صاد سكنت ووليها دال كما مثل المؤلف. قال الشاطبي:

وإشْمام صاد ساكن قبل داله كأصدق زاياً شاع وارتاح أشملا

(4) كنْز المعاني للجعبري ورقة 42، عند شرح قول الشاطبي:

بحيث أتى والصاد زاياً أشَمها لدى خلف واشمم لخلاد الأولا

وقال أبو علي الأهوازي[1]: (يأتي بثلثي الحركة، كأن الذي يحذفه أقل مما يأتي به، ولا يضبط إلا بالمشافهة، وإن الروم مختص بالوقف، والثابت أقل من المحذوف). انتهى[2].

وقال بعضهم: جعل مكي الإخفاء والاختلاس شيئين متباينين، ويظهر من الحافظ[3] وابن شريح[4] في أكثر تآليفهما أنهما مترادفان[5].

وقال ابن الباذش[6] في الإقناع[7]: عبر كثير من أهل الأداء في ﴿نعمّا﴾

(1)هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأستاذ أبو علي الأهوازي شيخ القراء في عصره أستاذ إمام محدث كبير، ولد سنة 362هـ بالأهواز، توفي بدمشق سنة 446هـ، من كتبه الوجيز في القراءات الثمان. انظر ترجمته في الغاية (220/1) ترجمة رقم 1006.

(2) كنْز المعاني عند قول الشاطبي:

كمد وإثبات وفتح ومدغم وهمز ونقل واختلاس تحصلا

(3) الحافظ في إطلاق أهل القراءة المغاربة يقصد به الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله.

(4) هو محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف، أبو عبد الله الرعيني الأشبيلي الأستاذ المحقق مؤلف الكافي، ولد سنة 388 هـ، توفي سنة 446 هـ ترجمته في الغاية (153/2) ترجمة رقم 3062.

(5) لعل هذا الاختلاف في إطلاق هذين الاصطلاحين مرده – والله أعلم – إلى أن المصطلحات القرائية في عهد هؤلاء الأئمة كانت لم تستقر بعد إطلاقاتها، بل كانت في طور التأصيل والاعتماد، وهذا يظهر جلياً في مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني فإنه كثيراً ما يطلق مصطلحات على دلالات معينة تخالف المصطلحات التي استعملها من جاء بعده من القراء مما يوقع كثيراً من الباحثين والمحققين في أوهام وأخطاء بسبب سوء فهم تلك المصطلحات.

(6) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف أبو جعفر بن الباذش الأنصاري الغرناطي خطيبها، أستاذ كبير وإمام محقق محدث ثقة مفنن. ألف كتاب الإقناع في السبع من أحسن الكتب، ولد سنة 491 هـ، وتوفي سنة 540 هـ. ترجمته في الغاية (83/1) ترجمة رقم 376.

(7) هو كتاب الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، وهو مطبوع في جزأين بجامعة أم القرى بمكة =

بالإخفاء ومرادهم به الاختلاس[1].

قال بعض المتأخرين: والإخفاء هو النطق لبعض الحركة كالروم في الوقف، ومنه الإخفاء في ﴿تأمَنَّا﴾ على مذهب الحافظ، والاختلاس هو النطق بكل الحركة مختطفة بسرعة من غير تمطيط ولا إشباع.

قلت: فالإخفاء أقرب إلى الساكن من الاختلاس، والاختلاس أقرب إلى التحريك من الإخفاء، وكلاهما وسط بين التحريك التام والإسكان، ومقابل الاختلاس الإشباع، الذي هو النطق بالحركة وهو تمطيط من غير إسراف. انتهى.

ثم بعد ذا يأتي بنصوص الأئمة الأعلام على تصحيح ما تقدم من الكلام.

قال في كنْز المعاني في باب الهمزتين من كلمة: (والمخففة بين بين محركة للبصريين، وقال الكوفيون: ساكنة لعدم الابتداء بها، والصحيح الأول لوضوحه، ويجاب لقربها من الساكن لذهاب بعض الحركة). انتهى[2].

= المكرمة ضمن سلسلة كتب التراث الإسلامي التي ينشرها مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى والكتاب بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش.

(1) الإقناع في القراءات السبع (491/1) ونص عبارة ابن الباذش قوله: (وعبر كثير من أهل الأداء في ﴿نعمّا﴾ و ﴿تعدّوا﴾ و ﴿يهدّي﴾ و ﴿يخصّمون﴾ بإخفاء الحركة في مذهب أبي عمرو وقالون، ومرادهم به الاختلاس).

قلت: في الإقناع المطبوع المحقق ورد قوله (وعبر كثير... الخ) بلفظ (وغير كثير) بغين وياء، وهو تصحيف.

(2) انظر الكنْز لوحة 77، وعبارته بتمامها: (والمخففة بين بين متحركة للبصريين لمقابلتها المتحركة في قول الأعشى:

أأن رأت رجلا أعشى أضر به ريب المنون ودهر متبل خبل =

قال الإمام أبو الفضل السلوي محمد المجراد[1]: لا يجوز تسهيل الهمزة الأولى إجماعاً من العرب، وهذا يدل على أنها قربت من الساكن، ولكنها بزنة المتحركة قاله سيبويه، فكما أن الساكن المحض لا يبتدأ به، كذلك ما قرب منه. ثم أورد سؤالاً فقال: فإن قلت: همزة بين بين بزنة المحققة فلم لا يجوز أن تقع أولا فيبتدأ بها كما أجازوا وقوع الساكن في نحو:

أأن رأت رجلا أعشى أضرَّ به ريب المنون، ودهر متبل خبل[2]؟[3]

فالجواب: أن الابتداء بالساكن محال طبعاً، فلما كانت المسهلة بزنة المحققة، وكانت أيضاً قريبة من الساكن حكموا لها بحكم الساكن، إذا وقعت في الموضع الذي يستحيل فيه وجود الساكن فراراً من المحال حتى دعاهم

= لأنها بإزاء فاء مفاعلن، مخبون مستفعلن، وسمع غير مخفف، وقال الكوفيون: ساكنة لعدم الابتداء بها والصحيح الأول لوضوحه، والعدم ليس دليلاً، ويجاب بقربها من الساكن لذهاب بعض الحركة). وفي البيت روايات أخرى منها (ودهر مفند)، و(ودهر مقبل) انظر: ديوان الأعشى ص55.

(1) أبو الفضل السلوي هو محمد بن محمد بن محمد بن عمران الفنْزاري السلاوي الشهير بالمجراد المتوفى حوالي 778 هـ وقيل بعد ذلك، له شرح مخطوط على الدرر اللوامع لابن بري سماه (إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع) ترجمته في كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصا للناصري (83/4).

(2) صُحف هذا البيت بالأصل إلى (رأيت المنون وظهر مثقل قبل) والتصحيح من ديوان الأعشى ص 145 والكتاب لسيبويه (550/3).

(3) البيت للأعشى ميمون بن قيس المتوفى سنة 7 هـ، والبيت هو أحد أبيات معلقة الأعشى الشهيرة التي مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟

(ديوان الأعشى ص 144).

ذلك إلى الفرار مما قرب منه وحكموا لها بحكم المتحركة في موضع ليس وقوع الساكن فيه مستحيلاً، عملاً بما فيها من الحكمين. انتهى[1] باختصار وبعضه بالمعنى وبعضه بلفظه.

فحصل مما ذكرنا أن الهمزة المسهلة ليست مشتملة على طرف من الهمزة وطرف من الألف كما المعتقد عند الناس وكما سطر في السؤال على جهة الإقرار[2]، إذ لا قائل به، بل إنما الممال حرف الهاء المبدل من الهمزة كما

(1) الإيضاح لابن المجراد لوحة (59-60) من نسخة خزانة تطوان. عند شرح قول ابن بري:

فنافع سهل أخرى الهمزتين في كلمة فهي بذاك بين بين

ونص كلامه: (ويدل على أن الهمزة إذا سهلت قربت من الساكن إجماع العرب على ترك تسهيلها إذا وقعت ابتداء، فالجواب أن الهمزة المسهلة وإن كانت قريبة من الساكن كما قلت فإنها بزنة المتحرك. قال سيبويه: ويدل على ذلك قول الأعشى أأن رأت رجلا... الخ فلو لم تكن بزنتها لانكسر البيت من عروض البسيط فدخله الخبن، وهو حذف الثاني الساكن فصار مستفعلن فيه بعد حذف سببه إلى (متفعلن) فنقل إلى (مفاعلن) فلو لم تكن الهمزة المسهلة بزنة المتحركة لم يلزم ما ذكر، فإن قلت: لم سهلت الثانية دون الأولى ؟ فالجواب: أن الأولى لا يمكن تسهيلها بين بين كأنها إذ ذاك تقرب من الساكن، والساكن المحض لا يبتدأ به فكذلك ما قرب منه، ولا يمكن إبدالها إذ لا حركة قبلها تبدل من جنسها، ولا يمكن حذفها إذ لا شيء قبلها تلقى حركتها عليه، فلما كان ذلك كذلك سهلت الثانية دونها،... فإن قلت: همزة بين بين بزنة المحققة كما قلت آنفاً فلم لا يجوز أن تقع أولا فيبتدأ بها كما جاز وقوع الساكن بعدها في نحو أأن رأت في البيت ؟ فالجواب: أن الابتداء بالساكن محال طبعاً والجمع بين الساكنين مستثقل ألا تراهم يجيزون في الوقف وفي الوصل بشروط سلفت في باب المد، فلما كانت الهمزة المسهلة بزنة المحققة وكانت أيضاً قريبة من الساكن حكموا لها بحكم الساكن إذا وقعت في الموضع الذي يستحيل فيه وجود الساكن فراراً من المحال حتى دعاهم ذلك إلى الفرار مما قرب منه، وحكموا لها بحكم المتحرك في موضع ليس وقوع الساكن فيه مستحيلاً عملا بما فيها من الحكمين).

(2) في الأصل (الإنذار) ولعل الصواب ما أثبته.

تقدم[1]، وبه وقع الأخذ عندنا في المغرب[2]، ووقعت المشافهة به عن الأشياخ المقتدى بهم[3]، فإن قلت: هل يجوز لنا أن نأخذ بالحقيقة التي سطرنا[4] كما هو المنصوص؟ الجواب: لا يجوز؛ لأنهم اشترطوا فيه المشافهة وقد عدمت فانعدم[5]، وأيضاً حرف الهاء نص عليه الداني[6] فلنا مندوحة عن الأخذ به إذ

(1) تقدمت مناقشة هذا المذهب وبيان خطئه في القسم الدراسي.

(2) لقد بالغ المؤلف في هذا الادعاء، ولعله يقصد بها جملة من مشايخ زمانه، وإلا فقد سبق أن رأينا أن هذا المذهب لم يكن موضع إجماع في الأقطار المغربية بل تعرض لانتقادات وردود عديدة في شكل مؤلفات وأرجاز سواء في زمن ابن القاضي أو بعده كما تقدم في القسم الدراسي، وإن كنا لا ننكر أن هذا المذهب كان قد بلغ في زمن ابن القاضي من الذيوع ما أصبح به يعد من سمات المدرسة المغربية في الأداء، بل إن أثره قد طال الأقطار المشرقية كما رأينا فيما ذكره أبو سالم العياشي في رحلته ماء الموائد ص 315.

(3) تقدم تفنيد هذا الزعم بما ذكرنا من نقول عن الأئمة المعتبرين الذين ظلوا ينكرون هذا الادعاء منذ الشراح الأوائل للشاطبية وانتهاء إلى زماننا. وأخذ ابن القاضي لهذا عن مشايخه لا ينهض حجة أمام النصوص المتكاثرة التي تخطئ هذا المذهب.

(4) أي الأخذ بالتسهيل على الحقيقة التي ذكرها المجودون وهي أن ينطق بين الهمزة وبين حرف اللين الذي منه حركتها، على ما ذكره ابن القاضي أيضاً في بدء هذه الرسالة.

(5) وإن تعجب فعجب منع ابن القاضي من الأخذ بحقيقة التسهيل على ما نقله القراء، ودعوته إلى هجران تلك الطريق الأثرية والاكتفاء بما زعم أنه جرى عليه العمل بالمغرب ووقعت به المشافهة للأشياخ، ونحن نتساءل: هل أخذ الناس في قراءتهم بما يخالف هدي الأئمة من القراء، وجريان عملهم على ذلك يُسوِّغ لنا تصويب ما هم عليه ومنعهم من العودة إلى الصواب الذي قرره أهل الفن والدراية ؟ أم أن ابن القاضي رحمه الله يقول على غرار قولهم: خطأ مشهور خير من صواب مهجور ؟!.

(6) وإنك لتعجب من هذا الإسناد للداني وكتبه، فكتبه سواء منها المطبوعة أو المخطوطة ليس فيها حرف واحد عن إبدال الهمزة بين بين هاء خالصة، وقد ظل أهل هذا المذهب يدعون وجود النص عند أبي عمرو على ذلك اعتماداً على دعوى أبي وكيل مولى الفخار التي تبعه =

لم نقدر على الإتيان به لعدم الأخذ[1]، إلا إن ساعدتك حافظتك يجوز لك منفرداً لا في الرواية[2] للكذب والافتراء فاعلم، إذ لم نروه عن أحدٍ[3].

قال أبو داود سليمان بن نجاح[4] في التنْزيل[5] في سورة النمل: (ليس للقياس طريق في كتاب الله – عز وجل –، إذ هو سماع وتلقين[6]؛ لقوله – عليه السلام – «اقرأوا كما علمتم»[7][1]، فلا يجوز أن يقرأ أحد إلا بما أقرئ

= عليها الكرامي السملالي في تحصيل المنافع وابن القاضي في كتبه. ومن ادعى نصاً فليدل به؟

(1) كيفية التسهيل المنقولة عن الأئمة كيفية موصوفة منضبطة، وتمثُّلها بالدربة والمران متأتٍّ وممكن، فلا يجوز العدول عنه بدعوى عدم الأخذ أو عدم القدرة عليه.

(2) أي فيما يرويه من حروف القراءة عن المشايخ.

(3) انظر كيف يتحرج الشيخ ابن القاضي من العودة إلى تصحيح ما اختل وتدارك ما فسد، بل الرجوع إلى ما وضعه أهل الأداء في كيفية التسهيل هو الصدق والصواب وإن خالف ما رواه الراوي عن الأشياخ، وليس في الأخذ به أي كذب أو افتراء، فمتى ما ظهر الحق والصواب وجب الرجوع إليه، فإن ذلك هو الرواية المعتمدة.

(4) هو أبو داود سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي مولى المؤيد بالله بن المستنصر الأندلسي شيخ القراء وإمام الإقراء، أخذ القرآآت عن أبي عمرو الداني ولازمه كثيراً وأخذ عنه غالب مصنفاته، ولد سنة 413 هـ وتوفي ببلنسية في عاشر رمضان سنة 496 هـ. ترجمته في الغاية (316/1) ترجمة رقم 1392.

(5) هو كتاب التنْزيل في هجاء المصاحف وقد حققه الباحث الشيخ محمد شرشال لنيل درجة الدكتوراه مع ذيله في أصول الضبط، والكتاب الآن تحت الطبع، وتقع نسخته المرقونة في ستة مجلدات.

(6) هذا هو المذهب الأثري الاتباعي الذي كان يتزعمه الإمام الداني ورجال مدرسته من أمثال أبي داود والشاطبي– رحمهما الله – وفي هذا يقول الشاطبي– رحمه الله– في الحرز:

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلا

(7) لفظ الحديث ساقط من الأصل مما يوهم أن الحديث هو ما بعد قوله (فلا يجوز... الخ) =

وسمع تلاوته من القارئ على العالم أو من العالم على المتعلم على قصد منهما. انتهى(2).

قال الجعبري: واعلم أنه لا يجوز له أن يقرأ إلا بما أجيز له قراءته؛ لقول علي – رضي الله عنه –: «إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يأمركم أن تقرءوا بما علمتم»(3) **وقال أبو عبيد**(4)**: لا يؤخذ القرءان إلا من أفواه الشيوخ**(5)**. انتهى.**

= والتصويب من التنْزيل.

(1) رواه ابن جرير الطبري (36/1) حديث رقم 12، قال أحمد شاكر: إسناده صحيح، وأحمد في مسنده حديث رقم 3981، وذكره الحافظ في الفتح (23/9).

(2) التنْزيل في رسم المصاحف لوحة 169 نسخة الخزانة الملكية بالرباط، ونص كلامه بعد حديثه عن طريقة رسم بهادي في قوله تعالى: ﴿**وما أنت بهادي العمي**﴾ في سورة النمل، قال: (ووقفنا لهم – أي للقراء غير حمزة – هنا بالياء وفي الروم بغير ياء اتباعاً للمرسوم ولمن – أخذنا ذلك عنه، إذ ليس للقياس طريق في كتاب الله – عز وجل – إذ هو سماع وتلقين، لقوله – صلى الله عليه وسلم – «اقرأوا كما علمتم».

(3) أخرجه أحمد في مسنده (150/1) وصححه الذهبي.

(4) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، الإمام الكبير العلامة توفى (224 هـ) الغاية (17/2) رقم 2590.

(5) فضائل القرآن لأبي عبيد (182/2) الحديث رقم 768.

وإنما أطلت الكلام لنتحقق المسألة بنصوص من كلام الأئمة الأعلام، ويشرق الحق ويذهب الجهل والظلام، وهذا مع شغل البال، فنطلب الكريم جل أن يصلح قلوبنا، ويميتنا على الإيمان بجاه[1] المصطفى صلى الله عليه وسلم سيد ولد عدنان آمين، وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين، اللهم اختم لنا بالحسنى واغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا يا أرحم الراحمين يا رب العالمين.

الخاتمة

الحمد لله على جليل آلائه، وجميل نعمائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المنَزل عليه ﴿كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾ وعلى آله وأصحابه الذين نقلوا القرءان عنه كما أنزل، وذادوا عنه بأرواحهم وألسنتهم.

أما بعد:

فإن النتائج المستخلصة من هذا البحث تتلخص فيما يأتي:

1 – تحويل الهمزة المسهلة إلى هاء مسألة شائكة اختلفت فيها مذاهب

(1) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة) ص99: (قول السائل لله تعالى: أسألك بحق فلان وفلان من الملائكة والأنبياء والصالحين وغيرهم... يقتضي أن لهؤلاء عند الله جاهًا وهذا صحيح... ولكن ليس مجرد قدرهم وجاههم ما يقتضي إجابة دعائه إذا سأل الله بهم حتى يسأل الله بذلك، بل جاههم ينفعه إذا اتبعهم وأطاعهم فيما أمروا به عن الله، أو تأسى بهم فيما سنوه للمؤمنين، وينفعه أيضاً إذا دعوا له وشفعوا فيه، فأما إذا لم يكن منهم دعاء ولا شفاعة، ولا منه سبب يقتضي الإجابة، لم يكن متشفعاً بجاههم ولم يكن سؤاله بجاههم نافعاً له عند الله، بل يكون قد سأل بأمر أجنبي عنه ليس سبباً لنفعه) اهـ.

العلماء، فابن القاضي، صاحب (قرة العين) جوز النطق بالتسهيل هاء خالصة، وخالف بذلك أهل الأداء المعتبرين.

2 – أول من نسب النطق بالتسهيل هاء، إلى أبي عمرو الداني، هو أبو وكيل ميمون مولى الفخار في أرجوزته (تحفة المنافع) وقد تتابع من جاء بعده على نسبة هذا القول إلى الداني تقليداً منهم لأبي وكيل دون تثبت من صحة تلك النسبة، وقد رأينا بطلان تلك النسبة، وأنه لا توجد إشارة لا من قريب ولا من بعيد، تصحح نسبة هذا القول إلى الداني.

3 – اتفاق علماء الأداء على تحريم قراءة الهمزة المسهلة هاء، وألفوا في ذلك تآليف، وأراجيز فندت القول بالهاء المحضة، ونقضت دعائمه، وصدق الله حيث يقول جل وعلا ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

4 – التعرف على هذا الإمام العلامة أبي زيد بن القاضي خاتمة محققي المغرب في القراءة وعلومها وكشفُ الغطاء عن آثاره المتمثلة من كتابه (قرة العين) وفي مؤلفات أخرى ذكر بعضها في مبحث مؤلفات الشيخ رحمه الله تعالى.

فهذا آخر ما يسره الله تعالى من تحقيق (قرة العين) لابن القاضي وأسأل الله – جلت قدرته – أن يصلح نيتي وأن يعزّني بالقرآن الكريم في الدنيا والآخرة ﴿ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم﴾.

❁ ❁ ❁

فهرس المصادر والمراجع

1. إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، تحقيق: الشيخ محمود جادو رحمه الله، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة 1413.
2. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، لعبد الرحمن بن زيدان، الطبعة الثانية، سنة 1410 هـ.
3. الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1973م.
4. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، صنعة: الإمام المقرئ الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني الأندلسي (371 – 444هـ)، حققه وعلق عليه: محمد بن محقان الجزائري، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ – 1999م.
5. الأعلام للزركلي، الطبعة السادسة، 1984 م، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان.
6. الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق: د.عبد المجيد قطامش، طبعة جامعة أم القرى بمكة، الطبعة الأولى، سنة 1403 هـ.
7. إيضاح ما ينبهم على الورى في قراءة عالم أم القرى لابن القاضي، تحقيق: محمد بلوالي، رسالة ماجستير مرقونة.
8. الاحمرار على ابن بري للأوعيشي، مخطوط.
9. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1384 – 1964 م.
10. بلاد شنقيط المنارة والرباط، تأليف: الخليل النحوي، نشر: المنظمة العربية للتربية والثقافة، تونس، 1981 م.
11. التحديد في الإتقان والتجويد للداني، مخطوطة عن مكتبة جار الله بإستانبول – تركيا، رقم 23.
12. تفسير الطبري، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1412 – 1992 م.
13. التقاط الدرر لمحمد بن الطيب القادري تحقيق هاشم العلوي القاسمي، نشر دار الآفاق

الجديدة، بيروت.

14. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

15. التّنزيل في رسم المصاحف لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق: محمد شرشال، رسالة دكتوراة مرقونة بمكتبة الجامعة الإسلامية، قسم الرسائل.

16. التوضيح والبيان في مقرى الإمام نافع بن عبد الرحمن لأبي العلاء إدريس الودغيري البكراوي، طبعة فاسية، غير مؤرخة.

17. التيسير في القراءات السبع للداني، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1404هـ.

18. جامع القرويين للدكتور عبد الهادي التازي، الطبعة الأولى، 1973، دار الكتاب اللبناني – بيروت.

19. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس لأحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور، الرباط، الطبعة الأولى، 1974 م.

20. جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د.علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1408هـ.

21. الحجة في تجويد القرآن، لمحمد الإبراهيمي، طبعة الدار البيضاء، المغرب.

22. حرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية) للشاطبي، تصحيح: محمد تميم الزعبي، الطبعة الثالثة، 1415 هـ.

23. الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية، للدكتور محمد الأخضر، طبعة دار الرشاد، الدار البيضاء – المغرب.

24. الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1403 هـ.

25. الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير للداني، تأليف: عبد الواحد بن أبي السداد المالقي، تحقيق: أحمد عبد الله أحمد المقري، نشر دار الفتوى للطباعة والنشر بجدة، 1411 هـ – 1990 م.

26. درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي

أبو النور، نشر دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الأولى 1390 هـ – 1970م.

27. دليل المخطوطات بدار الكتب الناصرية بتمكروت، لمحمد المنوني، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، 1405 هـ – 1985 م.

28. ديوان الأعشى، تحقيق: د. محمد حسين، أستاذ العربي المساعد في جامعة فاروق، 1987م.

29. ديوان عبيد بن الأبرص، طبعة دار صادر، 1987 م.

30. الرحلة العياشية (ماء الموائد) لأبي سالم العياشي، الطبعة الثانية، مصورة عن طبعة حجرية، إعداد: محمد حجي، 1397 هـ – 1989 م.

31. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، طبعة دار المعارف، دمشق، 1393 هـ – 1973 م.

32. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس لجعفر بن محمد الكتاني الفاسي، طبعة حجرية بفاس، دون تأريخ.

33. شجرة النور الزكية في طبقات السادة المالكية لمحمد بن مخلوف التونسي، نشر دار الكتاب الغربي، لبنان.

34. شرح الهداية للمهدوي، تحقيق: د.حازم حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1416 هـ.

35. صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد الصغير اليغراني المراكشي، طبعة فاسية قديمة.

36. عرف الند في أحكام المد، لأبي العباس أحمد السجلماسي، مخطوط.

37. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشر: ج برجستراسر، الطبعة الثالثة، 1402 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

38. الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع لابن القاضي، مخطوط.

39. فضائل القرآن لأبي عبيد تحقيق أحمد عبد الواحد الخياطي، نشر وزارة الأوقاف المغربية، 1414 هـ – 1995 م.

40. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعجمات والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي الكتاني، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1402 هـ

– 1982 م.
41. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية (661 – 728)، دراسة وتحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي أستاذ مشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مكتبة لينة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1412هـ – 1992م.
42. القراء والقراءات بالمغرب لسعيد أعراب، نشر دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1410 هـ.
43. قراءة نافع عند المغاربة، تأليف: د. عبد الهادي حميتو، رسالة دكتوراه مرقونة.
44. القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرى الإمام نافع للخراز، تحقيق: التلميدي محمد محمود، طبعة دار الفنون، جدة، الطبعة الأولى، 1413.
45. الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة عالم الكتب، بيروت – لبنان.
46. كنْز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري، مخطوط.
47. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت – دون تاريخ.
48. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
49. معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى، لعبد العزيز بن عبد الله، 1392 هـ – 1972 م.
50. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، تحقيق: بشار عواد ورفاقه، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1404هـ – 1984م.
51. مناقب الحضيكي (طبقات الحضيكي)، المطبعة العربية برحبة الزرع القديمة، الدار البيضاء، 1357 هـ.
52. الموسوعة المغربية للأعلام البشرية، لعبد العزيز بن عبد الله، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، 1395هـ – 1975 م.
53. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع للمارغني التونسي، طبع ونشر دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء.
54. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الثالثة، 1405.
55. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني لمحمد بن الطيب القاري، تحقيق: محمد حجي وأحمد التوفيق، مطبوعات دار المغرب – الرباط، 1397 هـ – 1977 م.

فهرس الموضوعات

مقدمة المحقّق 41
الفصل الأول: ترجمة المؤلف – رحمه الله 44
المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته وولادته وأسرته ونشأته 44
المبحث الثاني: طلبه للعلم 45
المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه 46
المبحث الرابع: مؤلفاته 51
المبحث الخامس: مكانته وثناء العلماء عليه 53
المبحث السادس: وفاته 56
الفصل الثاني: القسم الدراسي 57
المبحث الأول: التعريف بالكتاب وتحقيق نسبته للمؤلف 57
المبحث الثاني: موضوعه 57
المبحث الثالث: نشأة وتطور القول بتحويل الهمزة المسهلة هاء خالصة 58
المبحث الرابع: نسخ الكتاب 64
المبحث الخامس: عملي في الكتاب 65
الخاتمة 91
فهرس المصادر والمراجع 94
فهرس الموضوعات 99

❁ ❁ ❁